فالدور ألساسي لقانون إلجراءات الجنائية هو تطبيق وتفعيل قواعد قانون العقوبات فهو قانون جنائي إجرائي لكيفية تنفيذ العقوبات بالشكل الذي يحفظ للمواطنين حقوقهم وحرياتهم المقررة دستوريًا الدفاع عن نفسه على أن ينظم القانون استئناف ألحكام الصادرة في الجنايات. جاءت المادة ٢٤٠ من الدستور تنص تاريخ العمل بهذا الدستور، بالعديد من النصوص التي انطوت على مبادئ وقواعد مهمة في مجال حقوق إلنسان والحريات والى جانب النصوص الدستورية فإن المحكمة الدستورية العليا قد ساهمت ـ أيضًا ـ بجهد كبير

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي